آليات التّأويل لدى "الجاحظ"

د. عبد اللّاوي سومية

قسم اللّغة العربية وآدابها–كليّة الآداب واللّغات والفنون

جامعة سيدي بلعبّاس– الجزائر–

ملخص:

تعدُّ قضية التّأويل من القضايا التّي لها صدى واسع في أوساط المفكّرين والنّقاد واللّغويين قديما وحديثا، فسعوا لتحديد ماهيته ومفاهيمه وآلياته، والوقوف على ما يُخالطه من مصطلحات، لأهميّته في فهم المعنى.

على إثر ذلك يسعى البحث إلى استنطاق أهمّ مباحث التّأويل في مدوّنات"الجاحظ" لِما له من إسهامات فقهيّة في تفسير جوانب البيان، وربط تحقّق التّأويل بواسطة قصدية المتكلّم، وهذا ما تدلّ عليه اللّغة؛ فقد كان اهتمامه منصبّا على وضع قوانين لتفسير الخطاب القرآنيّ نظرا للاختلاف الحاصل بين الفرق آنذاك، في سبيل وضع حدود لضوابط التّأويل.

الكلمات المفتاحيّة: التّأويل، ضوابط، البيان، الخطاب القرآني.

Abstract:

The issue of interpretation is one of the issues that have a wide resonance among thinkers, critics, and linguists, ancient and modern.

As a result, the research seeks to investigate the most important topics of interpretation in «**Al-Jahiz's** » blogs because of his jurisprudential contributions in the interpretation of aspects of the statement, and linking the interpretation of interpretation by the intention of the speaker, and this is indicated by the language.the difference then, in order to set limits to the controls of interpretation.

Key words: Interpretation, Regulations, Statement, Quranic discourse.

مقدّمة البحث:

شهد مصطلح التّأويل توسّعا ملحوظا عبر الزّمن، فقد ارتبط في بداياته الأولى بعلم الكلام، والأصول واللّغة، والتفسير؛ ثمّ توسع معناه ليشمل كثيرا من القضايا المتّعلّقة بالفهم في الدّين، والأدب، والفلسفة، والفكر.

وباعتبار أنّ التّأويل وسيلة من وسائل الكشف عن المعنى، فقد اتّجه أغلب المفسّرين واللّغويّين إلى إيجاد مفاتيح تُمكّنهم من فتح مغاليق الألفاظ والولوج إلى المعاني الباطنة، ممّا يُساهم في تيسير المهمّة على المؤوّل بامتلاكه لآليات تُساعده على الإبحار في عالم النّصّ بأنواعه المختلفة.

أهميّة البحث:

تكمن أهميّة البحث في إبراز أهميّة التّأويل في اللّغة العربيّة بتحديد قواعده وآلياته، واستقراء ذلك من مدوّنات "**الجاحظ**" نظريّا وتطبيقيّا، وطُرق تصّرفه في توجيهه بين حالات الحقيقة والمجاز، لفهم النّصّ فهما صحيحا.

سبب اختيار الموضوع:

يتمثّل سبب اختيار هذا الموضوع كون التّأويل ركيزة أساسيّة في البحث عن المعنى ووسيلة للفهم، ولا يتأتّى ذلك إلّا بضوابط على المُؤوّل امتلاكها، وكان لإسهامات العلماء العرب الجليلة في تراثنا العربيّ عون في هذا الجانب؛ من ضمنها مدوّنات "**الجاحظ**" القيّمة في مجال التّأويل.

هدف البحث:

نهدف من هذه الورقة البحثيّة إلى استجلاء ماهية التّأويل عند اللّغويّين والفلاسفة، ومعرفة خصائصه ومجالاته؛ إضافة لذلك استنطاق مدوّنات "**الجاحظ**" في معرض حديثه عن التّأويل وضوابطه.

إشكالية البحث:

أثار موضوع التّأويل قرائح اللّغويّين والمفكّرين القدامى والمحدثين، بما فيهم العرب والغرب ممّا شكّل موضوعا ثريّا للتّحليل والنّقاش، وعلى إثر ذلك انبثقت مجموعة من التسّاؤلات، من بينها:

- ما مفهوم التّأويل؟ وما المنطلقات الأساسية لتحديد مفهومه لدى اللّغويّين والفلاسفة؟
- فيم يمكن حصر خصائص التّأويل، وما مجالاته؟
- كيف نظر "**الجاحظ**" للتّأويل، وما الآليات التّي اعتمدها في ذلك؟

الدّراسات السّابقة:

أسال موضوع التّأويل حبر كثير من العلماء القدامى والمحدثين، فعالجوا موضوعه شارحين، محلّلين ومفسّرين لإزالة الغموض والتعقيد من جوانب شتى واعتمدوا على معايير ومستويات للتّأويل السّليم واستجلاء المعاني الخفيّة، منهم المفسّرون أمثال: "القرطبي" و"الطبري" و"البيضاوي" و"ابن عاشور"، إلى جانب تركيزهم على الجوانب اللّغويّة، والصّرفية، والنّحوية، والبلاغيّة، وهذا ما نجده لدى كثير منهم "الزمخشري" و"الجرجاني" و"الجاحظ".

منهج البحث:

تطلّبت الورقة البحثية اعتماد المنهج الوصفي التّحليليّ في حصر مفهوم التّأويل من وجهة لغويّة وفلسفيّة، وعرض أنواعه ومجالاته؛ إضافة للمنهج الاستقرائي لاستنباط آليات التّأويل المعتمدة من "الجاحظ".

خطّة البحث:

مقدمة، وتتضمّن:

أهميّة البحث.

أسباب اختيّار الموضوع.

هدف البحث.

إشكاليّة البحث.

الدّراسات السّابقة.

المنهج المتّبع.

المبحث الأوّل: ماهية التّأويل بين المفهوم اللّغويّ والاصطلاحي.

المطلب الأوّل: مفهوم التّأويل لغة واصطلاحا.

المبحث الثّاني: خصائص التّأويل، ومجالاته.

المطلب الثّاني: مجالات التّأويل.

المبحث الثّالث: آليات التّأويل لدى "**الجاحظ**".

الخاتمة: شملت أهمّ نتائج البحث.

المبحث الأوّل: ماهية التّأويل بين المفهوم اللّغويّ والاصطلاحي:

المطلب الأوّل: مفهوم التّأويل لغة واصطلاحا:

1- التّأويل في المعاجم:

انحصر التّأويل في بداياته الأولى بمعناه اللّغويّ، وقد ارتبطت الدلالة المعجميّة للتّأويل في اللّغة بمادّة (أَوَّلَ) التّي تُحِيل في معناها إلى الرّجوع وردّ الأمر للأصل، كما جاء في المعاجم العربيّة التّي تقول: "الأَوْلُ: الرّجوع، آل الشّيء، يؤُول، أَوْلاً ومآلاً: رجع. وأوّل إليه الشّيء، أرجعه، وأُلْت عن الشّيء،

ارتددت، وأوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره. وأوّله وتأوّله: فسّره". (ابن منظور، 1968م، لسان العرب، ج11، ص:32)

وقال صاحب القاموس المحيط: "وأوّله إليه: أرجعه... وأوّل الكلام تأويلا وتأوّله: قدّره ودبّره ونشره، والتّأويل عبارة الرّؤيا" (الفيروز آبادي، 1995م، القاموس المحيط، ص:452). وهنا إشارة إلى أنّ التّأويل منهج يبدأ بالتدبّر ثمّ التّقدير ثمّ التّفسير.

فيما يرى "ابن فارس" **(ت395هـ)** أنّ تأويل الكلام بمعنى عاقبته، فيقول في هذا الباب: "تأويل الكلام هو عاقبته وما يؤول إليه". (ابن فارس، 1991م، مقاييس اللّغة، ص:162)

بناء على ما تقدّم من تعريفات استقيناها من المعاجم اللّغويّة أجمعت على أنّ التأويل يدور معناه حول: الرّجوع والتدبّر والعاقبة.

2- التّأويل اصطلاحا:

انتقل تعريف التّأويل من المعنى اللّغوي الخاصّ إلى المعنى الاصطلاحي الأعمّ، معتمدا على الاستدلال والاستنباط، فتعدّدت الدلالات والمعاني الخاصّة به، والتّي كانت سندا لعلماء اللّغة والتفسير والأصول فلم يقتصر إسقاطه على النّصوص الدّينيّة فحسب؛ بل تعدّدت مجالاته ليشمل النّصوص الأدبيّة والعلوم الإنسانيّة، فإذا نقّبنا في كتب اللّغويّين، فنرى أنّهم جعلوا الاستنباط أساسا للتأويل، وقد أطلق عليه "عبد القاهر الجرجاني"**(ت471هـ)** معنى المعنى، إذ يقول: "التأويل هو أن تعقل من اللّفظ معنى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"(الجرجاني، 2007م، دلائل الإعجاز، ص:269). فالتأويل هو إظهار وكشف المعنى الحقيقي المستتر خلف المعنى الظّاهري للكلمات؛ فدلالة المعنى لا تكون واضحة ظاهرة بفعل التلميح وعدم التصريح، وإنّما تكون غامضة نتيجة التصوير الفنّي

المتعلّق بالكناية والاستعارة، ويرى تفاوتا في تأويله، فيقول: "إنَّ ما طريقُه التأوّل يتفاوت تفاوتا شديدا، ضمنه ما يقرُب مأخذُه ويسهل الوصول إليه، ويُعطى المَقَادَ طوعا ... ومنه ما يُحتاج فيه إلى قدر من التأمّل، ومنه ما يدقّ ويغمض حتّى يُحتاج في استخراجه إلى فضل رويّة ولطف فكرة"(الجرجاني، 1902م، أسرار البلاغة، ص:68).

ومثاله على ذلك إيراده لأسلوب بلاغي: "هذه المرأة نؤوم الضحى" (الجرجاني، 2005م، دلائل الإعجاز، ص:59)، فبصرف العبارة من معناها الظاهر إلى المعنى المقصود، تُشير بإعمال الفكر والدراية أنّها امرأة مترفة وخدومة.

ويُعرِّفه "الشّريف الجرجاني" **(ت816هـ)** بقوله: "التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشّرع صرف اللّفظ عن معناه الظّاهر إلى معنى يحتمله، يكون موافقا للكتاب والسُنّة"(الجرجاني، 2004م، معجم التّعريفات، ص:46). فالتأويل هو الانتقال من دلالة اللّفظ الظّاهرة والمباشرة إلى دلالة أخرى يحتملها اللّفظ، ولا يمكن أن يحدث هذا الانتقال إلّا بمسوغ أو قرينة.

ويُلاحظ ممّا سبق، اتّفاق أغلب التعريفات الاصطلاحيّة على أنّ التأويل هو صرف اللّفظ من المعنى الظّاهر، إلى معنى آخر يحتمله بموجب دليل له.

وقد انطلق المفسّرون في تعريفهم للتأويل من منطلق دينيّ عقائديّ لقول "الأصفهاني" **(ت356هـ)**: "والتأويل يُستعمل أكثره في الكتب الإلهيّة". فقد تعلّقت جلّ تعريفاتهم للتأويل بالآيات القرآنيّة والاستدلال والاستنباط مع موافقة المعاني للآيات القرآنية، وهذا ما يؤيّده "البغوي" **(ت510هـ)** إذ يقول في هذا الشّأن: "التأويل صرف الآية إلى موافق لِما قبلها وما بعدها تحتمله الآية، ويكون غير مخالف للكتاب والسُنَّة من طريق الاستنباط". (البغوي، 1989م، معالم التّنزيل، ص:46)

كما وقف "ابن عاشور"(**ت1973م**) في تفسيره على مختلف القضايا اللّغويّة من خلال مسائل التّرجيح والاستدراك، "فالتأويل هو إرجاع الشّيء إلى حقيقته ودليله". (ابن عاشور، 1984م، التحرير والتنوير، ص:216) بالاستناد على عمليّة التّرجيح "والتأويل ملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللّفظ بالدّليل، والتّرجيح يعتمد على الاجتهاد ويتوّصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ ومدلولها في لغة العرب واستعمالها بحسب السّياق، ومعرفة الأساليب العربيّة واستنباط المعاني من كل ذلك".(العك، 1986م، أصول التّفسير وقواعده، ص:52)

أمّا التأويل من منظور الفلاسفة فهو آلية لبلوغ المعنى الحقيقيّ بالاعتماد على العقل والنّقل، ونُورِد تعاريفا لذلك على سبيل التمثيل، فابن رشد (**ت595هـ**) وصفه بأنّه:" إخراج اللّفظ من الدلالة الحقيقيّة إلى الدلالة المجازيّة – من غير أن يُخلّ في ذلك بعادة لسان العرب في التجوّز– من تسمية لشيء يُشبهه أو سببه أو لاحقه أو مقارنة أو غير ذلك من الأشياء التّي عددت في تعريف أصناف الكلام المجازي". (ابن رشد، 1994م، فصل المقال، ص:28)

لقد جمع "ابن رشد" في تعريفه للتأويل بين الجانب اللّغويّ والبلاغيّ بالنّظر للعبارات التّي تحمل في بُنيّتها النّصية أكثر من معنى خفيّ دون إخلال ولا تجاوّز للمعنى الحقيقيّ.

ويُؤيّده في هذا التعريف "الغزالي"(**ت505هـ**) الذّي اعتنى بالتأويل المجازي لكون الصّلة وثيقة بين المجاز والتأويل إذ يُثبت صحّة هذا الطّرح بقوله: "التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل، يصير به أغلب على الظن من المعنى الّذي يدل عليه الظّاهر، ويُشبه أن يكون كلّ تأويل صرف اللّفظ عن الحقيقة إلى المجاز". (الغزالي، 1997م، المستصفى، ص:49)

تفصِح التعريفات والاجتهادات المتعدّدة للعلماء في مجال التّأويل عن أهميّته ودوره في فهم دلالات

النص، بالرّغم من اختلاف التيّارات والتوّجهات الفكريّة.

المبحث الثّاني: حدود التّأويل، ومجالاته:

المطلب الأوّل: حدود التّأويل:

تتطلّب عمليّة التّأويل النّصي قراءة ودِراية وثقافة واسعة، فالمؤوّل في سياق تحديده للمعنى المحتمل للّفظ يعتمد على ضوابط منهجيّة لتحديد مرامي النّص ومقاصده باعتماد اللّغة، وإعمال العقل والفكر والدّراية.وفيما يلي عرض لهذه الضوابط:(عزّت، 2012م، حدود التّأويل، ص:522، ص535)

أ- التّرجيع إلى الأصل:

يعدُّ هذا المستوى محاولة للرّجوع إلى أوّليّة الفكرة التّي أراد صاحب النّص قولها، وهذا الحدّ أبرز الحدود وأكثرها أهميّة من جهة الفعل والنّتيجة، ومن جهة الجواز والحقّ.

ب- تجاوز المعنى الظاهر:

يتمّ في هذا الحدّ إضافة معنى محتمل إلى المعنى الأصلي الذّي يُعبِّر عنه النص، وهذا الحدّ مرحلة دقيقة للغوص في تخوم النّص.

ت- الدّخول إلى المعنى الباطن:

ويُعنى هذا الحدّ بالنّص الغامض الملغّز الذّي يعرض نفسه علينا وكأنّه يطلب تأويله، فبعض النصوص تمتاز ببنية مستفِزة مثيرة، تجعل تأويلها وكأنّه أمر محتّم مفروض، وقد نجد نصا يختلف تمام الاختلاف عن منزلة قائله أو توجّه أو سياقات الإنتاج المختلفة، ممّا يجعل تأويله أمرا لا مفرّ منه.

ويقول "ابن رشيق" **(ت456هـ)** في مثل تلك الأبيات الملغزة: "ومن أخفى الإشارات وأبعدها اللّغز، وهو أن يكون للكلام ظاهر عجب ولا يمكن، وباطن ممكن غير عجب، كقول "ذي الرّمة" يصف عين

الإنسان: (ابن رشيق، 1981م، العمدة، ص:519)

وأصغر من قَعب الوليد ترى به بــيوتاً مُبَنَّاةً وأوديةً خُـــــضْرا

إنّ المعنى المباشر لهذا البيت الشّعري يعني: عين الإنسان والقَعْب-القدح-، يُريد هي أصغر منه. وأنّك ترى بها كلّ شيء وهي أصغر من كلّ شيء ردّه إلى أصغر.

ث- تفجير النّص بالدلالات:

يتوجب على المؤوّل أن يكون على دراية ومستوى يؤهّله للتعمّق في دلالات المعاني، وضبط معانيها الصّحيحة، لقول "الآمدي" **(ت631هـ)**:"وشروطه أن يكون النّاظر المتأوّل أهلا لذلك". (الآمدي، 2003م، الإحكام، ص:54) فالجدير بالمؤوّل البارع الغوص في دلالات المعاني، وتمتّعه بالكفاءة اللّازمة والقراءة العميقة المستفيضة، وهنا يكون التأويل فعلا خلّاقا وإبداعا جديدا، كما يُشترط في النص أن يكون قابلا لهذا الإبداع وثريّا أسلوبيّا وبلاغيّا.

ج- من التّأويل إلى التّقويل:

تعدّي التّأويل الحدود السّابقة لا يُعدُّ تأويلا، فعندما يفرض المؤوِّل على النص معاني لا يحتملها، فإنّه قد جنى على النّص، وحمّله ما لا يحتمل، ومرّر من خلاله ما يُريد هو لا ما يُريده النص. وكان هذا سببا لبروز ظاهرة إحراق الكتب خوفا من سوء تأويلها، كما فعل التّوحيدي لمّا حضرته الوفاة.

إذا كان خطاب التأويل ممارسة تتجاوز اللّفظ وتتّعدى حدود الظاهر فهذا لا يعني أن تَنْعَتِق هذه الممارسة من القيود وتتحرّر من القوانين. وهذا ما يؤدّي إلى خلق حالات من التوتر التأويلي؛ حيث يتراوح الفعل التأويلي بين وضعيات ثلاث، إمّا أن يكون مكبّلا بالظّاهر، وإمّا يتحرّر وِفق ما تتيحه معطيات النص، وإمّا أن يتعالى على النص ويلوي عنقه، ويقوّله ما لم يقل.

ولمّا كان هدف أعلام التأويل على دراية بنتائج الإفراط في التّأويل، فإنّهم سعوا إلى ترشيد خطاب التّأويل وتعديل جموحه وذلك بوضع قواعد وقيود لا يجاوزها المؤوّل، وهي:

1- أن يُصار إليه عند الحاجة الملحّة، وذلك بتوفر القرينة الدّاعية إليه.

2- أن يُوافق التأويل القواعد اللّغوية والنّحوية للّغة العربيّة.

3- أن لا يحمّل النصّ المؤوّل أكثر ممّا يحتمل.

وبهذا يخضع التأويل النّصي إلى ضوابط وحدود من الواجب للمؤوّل امتلاكها، حتّى يتمكّن من التّأويل الموضوعي الصّحيح.

المطلب الثّاني: مجالات التّأويل:

يختصّ التّأويل بالألفاظ التّي تحتمل أكثر من معنى واحد، فأساسه هو تعدّد المفاهيم واتّساعها، وبالتّأويل يسعى الباحث للوصول إلى "المعنى الدّقيق أو ما يسمّى بمعنى المعنى". (الصّالح، 2005م، التّأويل اللّغوي في القرآن، ص:22) فالنّص نسيج من الكلمات، يتضمّن حقائق ومعاني تحتاج إلى استنباط وتأويل من أجل إبرازها وإظهارها.

1- التّأويل النّحوي:

هو صرف الظواهر اللّغويّة إلى غير الظّاهر للتّوفيق بين أساليب اللّغة وقواعد النّحو؛ ومبعث ذلك كما يتضح من التعريف هو التّعارض بين الأسلوب اللّغويّ وعلم النّحو، فهو أشبه بتأويل المشكل عند المحدثين.

ووصولا للتّأويل الصّحيح فقد ظهر مفهوم(التقدير)الذّي يُمهّد السّبيل للحالة التّوفيقيّة بين التّعارض اللّغويّ والنّحوي، وذلك بافتراض محذوف هو العامل أو المعمول أو غير ذلك. ويتّضح ذلك في

قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ**﴾ (سورة هود، الآية:87) فمادام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف، فإنّ إدراكه يعدّ مظهرا من مظاهر قرينة السّياق؛ واختلاف الضمائر بين (تَأمرك) و(تَترك) دليل على المحذوف، لأنّ أصل الأمر يتطلب أحد احتمالين، هما:(حسّان، 1993م، البيان، ص:204)

- تأمرك أن تترك (أنت).

- تأمرنا أن نترك (نحن).

2- التّأويل الأدبيّ:

هو العدول عن ظاهر النّص للكشف عن المعاني الإضافية والدلالات البلاغيّة للنّصوص الأدبيّة، فهو نوع من التّأويل يتعلّق بالأسلوب والسّياق والسّباق واللّحاق. والوصول إلى هذه المعاني الرّفيعة يحتاج من المؤوّل إلى نوع متميّز من الذّوق الأدبيّ.

ومثال ذلك المفاضلة الّتي عقدها "الأمير عبد القادر" (الأمير عبد القادر، 2007م، ص:50) بين البدو والحضر في لوحة جماليّة، يقول فيها:

يا عاذراً لامْرِئٍ قد هَام في الحَضر ... وعَـــــاذِلاً لِمُحبّ البَــدْوِ والقِفَر

لا تَذُمَّنَّ بُيُــوتا خَفَّ مَحْمَلـــــهَا ... وتَمْـدَحَنَّ بُيُوتَ الطّينِ والحَـــجَرِ

لو كُنْتَ تَعْلَمُ ما في البَدْوِ تَعْذُرُني ... لكن جَهِلْتَ وكم في الجهلِ من ضَرَر

3- التّأويل والمجاز:

يشتركان في أنّهما نقل اللّفظ من حالة دلالية إلى حالة دلالية أخرى؛ ويتميّز المجاز بأنّه نقل من حالة الوضع اللّغوي الّتي تسمّى الحقيقة إلى دلالة غير حقيقيّة، ولا يشترط في التّأويل أن يكون النّقل

من الحقيقة.

من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾ (سورة ق، الآية:16)، "فالقرب هنا كناية عن إحاطة العلم بالحال، لأنّ القرب يستلزم الاطلاع، وليس قربا بالمكان بقرينة المشاهدة، فآل الكلام إلى التشبيه البليغ بتشبيه معقول بمحسوس، وهذا بناء التشبيه على الكناية بمنزلة المجاز على المجاز". (ابن عاشور، 1984م، ص:301) وهو ما يُعرف عند البلاغيين بمعنى المعنى.

المبحث الثّالث: آليات التّأويل لدى "الجاحظ":

شغلت قضيّة التّأويل تفكير علماء التّراث اللّغوي، في سعيهم إلى قراءة النّص الدّيني والأدبيّ قراءة تأويليّة، حتّى صُنِّف التّأويل كمنهج لاستنباط المعنى وفهمه، وتعدّدت اجتهادات العلماء بمختلف مشاربهم وتوّجهاتهم الفكريّة في ذلك؛ فحاولنا البحث عن ملامح التّأويل في اللّغة عند "الجاحظ" **(ت255هـ)** واستنباط أهمّ الآليات التّي ارتكز عليها في تأويل النّصوص، من بينها:(محزم، 2015م، مجلّة المقال، ص:180)

1- تحكيم العقل لفهم كتاب الله:

ارتبط ظهور التّأويل في بداياته بمحاولة فهم النّص القرآني فهما دقيقا، وسعى المعتزلة إلى فهم كلام الله بواسطة العقل، وقد اعتمد "الجاحظ" مفاهيم المجاز، والمَثل، والتشبيه، والاشتقاق، والكناية كآليات للمقاربة التّأويليّة.

ومثال ذلك تعليقه على التّشبيه في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ**﴾ (سورة الصّافات، الآية:64، 65). فالآية الكرّيمة تحمل وعيدا وتخويفا من الله للنّاس، يقول "الجاحظ" شارحا: "وليس أنّ النّاس رأوا شيطاناً قطّ على صورة، ولكن لمّا كان الله تعالى قد جعل

في جميع طباع الأمم استقباح جميع صور الشّياطين، واستجماسه وكراهته، وأجرى على ألسنة جميعهم ضرب المثل في ذلك رجع بالإيحاش والتّنفير، وبالإخافة والتفزيع، إلى ما جعله الله في طباع الأوّلين والآخرين وعند جميع الأمم على اختلاف طبائع جميع الأمم". (الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:39، 40)

واستعمل "الجاحظ" مفهوم المجاز في تأويل قصّة النّبي سليمان مع الهدهد في قوله تعالى: ﴿**وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ**﴾ (سورة النّمل، الآية:20، 21) "فالقصّة مقصورة على طائر بعينه وهو هذا المعرَّف في الآية، وهو أمر لا يبعد في العقل كعادة معجزات الله التّي تأتي خارجيّة عن كلّ عادة؛ وأمّا توّعده بالذبح فقد يُحمل على التهديد لا إرادة المعنى الحقيقيّ كما يتوعد الرّجل ابنه الصّغير أو على المجاز".(المصدر السّابق، ص:84، 85)

وباستعمال المجاز اللّغويّ يؤوّل قوله تعالى: ﴿**يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (سورة النّحل، الآية:69) وما يخرج هو عسل يحوَّل بإضافة الماء إلى شراب قال: "فسمّاه كما ترى شرابا، إذا كان يجيء منه الشّراب". (الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:425)

وتأويله لقوله تعالى: ﴿**ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ**﴾ (سورة الدّخان، الآية:49) سمّاه مجاز الذوق يقول: "وهو قول الرّجل إذا بالغ في عقوبة عبده ذُق، وكيف ذقته وكيف وجدت طعمه". (المصدر السّابق، ص:28)

وقد ساق "الجاحظ" أمثلة كثيرة يشير فيها إلى أنّ الله سبحانه وتعالى في القرآن لفت نظر النّاس

للكثير من المعاني بضرب الأمثال والتحقير والتوهين، لقوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ** اتَّخَذَتْ **بَيْتًا** وَإِنَّ **أَوْهَنَ الْبُيُوتِ** لَبَيْتُ **الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ (سورة العنكبوت، الآية:41). يقول "الجاحظ" في تأويل الآية الكرّيمة: "فدل بوهن بيته على وهن خلقه، فكان هذا القول دليلا على التّصغير والتّقليل". (المصدر السّابق، ص:38)

بهذه الأمثلة التّطبيقيّة الواردة في آثار "الجاحظ" نرى أنّه يعتمد على المجاز العقليّ في تأويل الآيات القرآنيّة باعتبار انتمائه لمذهب المعتزلة.

2- موافقة النّقل للدّليل العقليّ:

يرى "الجاحظ" أنّ حجّة القرآن هي من قسيم النّقل من طرف النّبي الصّادق، بالخبر المؤدّى من الله تعالى، وصفة الخبر الملزم (القاهر) تُعرف بالعقل، لأنّ الحجّة كما يؤكّد "الجاحظ" حجّتان: عيانٌ ظاهر، وخبر قاهرٌ(الجاحظ، 1991م، حجج النبوة، ص:225) يكونان علّة الاستدلال وأصله، والعقل هو المستدلّ لأنّ الأخبار ليست حجّة إلّا بعد إقامة الدّليل، "إنّا لم نزعم أنّ الأخبار حجّة فيحتجون علينا بها"(المصدر السّابق، ص:260)، ولكن العقل هو الحجّة والأصل، والخبر فرع عليه ولا بقاء للفرع مع بطلان الأصل لذلك يقدّم الدّليل العقلي على النّقلي ليُثبته، قال "الجاحظ":" فالعقل هو المستدلّ، والعيان والخبر هما علّة الاستدلال وأصله، ومحال كون الفرع مع عدم الأصل، وكون الاستدلال مع عدم الدّليل، والعقل مضمّن بالدّليل، والدّليل مضمّن بالعقل، ولابدّ لكلّ واحد من صاحبه، وليس لأحدهما وجه مع إيجاب الآخر"،(المصدر السّابق، ص:226) لذلك فشرط التّأويل وصحّته هو موافقة العقل للنّقل.

يُثبت "الجاحظ" المساواة بين العقل والنّقل بقوله: "إنّ وجود الإنسان في الكّون هو من الدّلالة على الخَلق، فيجتمع لهذا المخلوق أن يكون دليلاً مستدلاً، ويكون البيان ممّا يدلّ على وجوه استدلاله".

(الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:33) فخلق الإنسان ووجوده على الأرض دليل من أدلّة الخالق على وحدانيّته، والحجّة الكاملة على المخلوق الّذي هو دليل ومُستدلّ به، لأنّ الخالق هو من خلقه وخلق بيانه ووجوده، فالقرآن مثل الإنسان يدلّان على خالقهما، وهو المضمّن للدّليل أيضاً وما على الإنسان إلّا فهمه وتأويله.

3- القصد وتحقيق المنفعة:

تتنزل اللّغة عند "الجاحظ" من النّاطق بها منزلة الطّباع، فهي ممّا لا يستطيع أن يتصوّر عدمها مع بقاء جنسه، وكما نظر "الجاحظ" للطّباع باعتبارها دوافع لتحقيق المصالح،(المصدر السّابق، ص:141) ذلك أنّ اللّغة وسيلة تواصل بين النّاس وإبلاغ للقصد "وكان الله تعالى يُكلّم آدم كما كان يكلّم ملائكته، ثمّ علّمه الأسماء كلّها، ولم يكن ليعلّمه الأسماء إلّا بالمعاني كلّها، فإذا كان ذلك كذلك فقد علّمه جميع مصالحه، ومصالح ولده، وتلك نهاية طباع الآدميين ومبلغ قوى المخلوقين".(الجاحظ، 1991م، الردّ على النّصارى، ص:343)

وضّح "الجاحظ" أهميّة القصد والمنفعة لمّا علّم الله تعالى آدم الأسماء بجميع معانيها إذ يقول: "ولا يجوز له أن يعلّمه الاسم ويدع المعنى، ويعلّمه الدّلالة ولا يضع له المدلول عليه، والاسم بلا معنى لغوٌ كالظرف الخالي ... ولو أعطاه الأسماء بلا معان لكان كما وهبه شيئا جامدا لا حركة له، وشيئا لا حسّ فيه، وشيئا لا منفعة عنده ... ومعرفة المعاني هي الّتي تؤدّي إلى التّفاهم والتّبيين عن مراد المتكلّمين من خطابهم لذلك كانت اللّغة نهاية المصلحة من الله". (الجاحظ، 1964م، رسالة الجدّ والهزل، ص:262، 263)

إنّ القصد لتحقيق المصالح في اللّغات البشريّة أمر ظاهر، فأحرى أن يكون في كتاب الله أظهر،

وفي آياته أبين لأنّ الحجّة كلّ الحجّة في البيان و"مع ذهاب البيان يفسد البرهان" (المصدر السّابق، ص:250) الذّي جاء بالكتاب ليُقيمه على المكلّف.

درس المعتزلة مشكلة الدّلالة بواسطة منظورين متوازيين، هما: قصد المتكلّم والمواضعة في الاصطلاح، واعتبروا كلّ ما خرج عنهما سوء فهم وخطأ في التّأويل لا يجب أن تُحمل عليه نصوص القرآن، قال "القاضي عبد الجبّار" يُوضح أهمية القصد في فهم الكلام: "اعلم أنّ الاسم إنّما يصير اسما للمسمّى بالقصد، ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسما له أولى من غيره، وهذا معلوم من حال من يريد أن يسمّي الشّيء باسم، لأنّه إنّما يجعله اسما له بضرب من القصد، يُبيّن ذلك أنّ حقيقة الحروف لا تتعلّق بالمسمّى لشيء يرجع إليه كتعلّق العلم والقدرة بما يتعلّقان به، فلابدّ من أمر آخر يُوجب تعلّقه بالمسمّى لشيء يرجع إليه كتعلّق العلم والقدرة بما يتعلّقان به، فلا بدّ من أمر آخر يُوجب تعلّقه بالمسمّى، وليس هناك ما يُوجب ذلك فيه سِوى القصد والإرادة". (القاضي، 1965م، المغني ص:160) ومعرفة مراد المتكلّم في حالة الكلام الإلهيّ إنّما تتأتّى بمعرفته سبحانه ومعرفة صفاته، وما يجوز عليه وما لا يجوز، ومعرفة بُنية كلامه تعالى، والمكلَّف المستطيع له القدرة على ذلك، لأنّه فعل من أفعال الإنسان الحرّ، وكلّ أفعاله متهيّئة له، ويرى "الجاحظ" أنّ التمكين للإنسان هو الذّي يجعله عاقلاً، لأنّ "الفرق الّذي هو الفرق إنّما هو الاستطاعة والتّمكين وفي وجود الاستطاعة وجود العقل والمعرفة". (الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:465)

4- تنزيه الذّات الإلهيّة:

ردّ "الجاحظ" شبهة المجسمّة ودافع عن التّنزيه، ورفض وصفه تعالى بالجسم، وفنّد حججهم بقوله: "وقال آخرون ... إنّما جعلناه جسما لنُخرجه من باب العدم، إذ كنّا متى أخرجناه عن شيء فقد جعلناه معقولاً متوّهما، ولا معقول متوّهم إلّا الجسم". (الجاحظ، 1994م، رسالة الردّ على الشّبهة، ص:07)

نفى المعتزلة عن الله تعالى جميع الصّفات المحدثات، ويتحرّون كلّ ما يُثير الشّبهات في قدم الذّات، فالقِدم أخصّ صفات الله لا يُشاركه فيها شيء حتّى الأوصاف المعنويّة من العلم، والقدرة والحياة وغيرها، لا تحمل على أنّها صفات زائدة عن ذاته سبحانه تعالى وإلّا جرّ ذلك إلى القول بتعدّد القدماء.

إنّ ذات القديم سبحانه منزّهة عن التّركيب والانقسام لذلك كان مبحث التّوحيد هو الدّال على قصد المتكلّم وما يجب أن يعرفه المؤوّل قبل تأويل كلام الله، إذ يرى أنّه يجب على المؤوّل أن يعرف أنّ الله لا يُوصف بشيء من صفات الخَلق. ولتنزيه الله يجب أن تؤوّل كلّ الآيات التّي جاءت موهمّة للتّشبيه، ففي قوله تعالى: ﴿**يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ فَبِأَيِّ آَلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾ (سورة الرّحمن، الآية:35،36)، تأويل "الجاحظ" للآية بقوله: "ولم يَعْن أنّ التّعذيب بالنّار نعمة يوم القيامة، ولكنّه أراد التّحذير بالخوف والوعيد بها، غير إدخال النّاس فيها وإحراقهم بها". (الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:464)

وقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ (سورة الفجر، الآية:22)، يحمل "الجاحظ" المعنى على تقدير محذوف وهو مجيء أمره تعالى ويرفض المعنى الحرفيّ المُتبادر من الإسناد في الآية.

يرى المعتزلة أنّه لا يُمكن فهم آيات القرآن باللّغة وحدها، فعلى المؤوّل أن يكون عالما بالتّوحيد ومعرفة صفات كماله سبحانه مع معرفة الحقيقة من المجاز والكناية وضرب الأمثال، حتّى لا يتصدى لتأويل كتابه بمجرد الثّقة في اللّفظ، قال "الجاحظ" في من ليس له علم بالكلام ورام فهم الدّين: "ولو كان أعلم النّاس باللّغة، لم ينفعك في باب الدّين حتّى يكون عالما بالكلام". (الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:15)

5- الاتساع في اللّغة ومحاذير سوء الفهم:

يرتبط الكلام بحالة المتكلّم نفسه، ويظهر قصد المتكلّم في مواضعة سابقة تتيح سُبل التواصل والفهم، وضرورة معرفة مقاصد الكلام مرتبط بالذّات الإلهيّة وكمالها، وعلى المؤوّل أن يعرف اللّغة وطرق تأديتها للمعاني خاصّة أنّ القرآن جاء بلسان قوم فصحاء، قال "الجاحظ" :"ورأينا الله تبارك وتعالى، إذا خاطب العرب والأعراب، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام"(الجاحظ، 1965م، الحيوان، ص:94)، فالخوض في معاني القرآن الكرّيم يتطلّب دراية وفصاحة، ومعرفة الإشارة من الوحي والحذف لتفادي الوقوع في المغلوط.

يُضيف "الجاحظ" قائلاً: "للعرب أمثال واشتقاقات وأبينيّة، وموضع كلام يدلّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أُخر، ولها حينئذ دلالات أُخر، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنّة والشّاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب من العلم، وليس هو من أهل هذا الشّأن هلك وأهلك". (المصدر السّابق، ص:153، 154)

سعى "الجاحظ" لتنزيه الذّات الإلهيّة، ويستند في فهم النّص القرآنيّ على التّوحيد والمجاز لإدراكه أنّ العقلانيّة كامنة فيه.

خاتمة:

تعالق الأدب بالعلوم الإنسانيّة الأخرى، كالفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النّفس وغيرها، جعل من مصطلح التّأويل مفهوما واسعا يتعدّى تطبيقه إلى سائر العلوم الأخرى، وممّا ساعد على ذلك مركزيّة اللّغة العربيّة وشمولها لسائر العلوم.

صاحب المعنى اللّغوي للتّأويل بداية الخطاب الدّيني، لمحاولة المسلمين فهم القرآن فهما صحيحا

واستنباط أحكامه.

شاع استخدام مصطلح التّأويل بمعناه الاصطلاحي عند كلّ المُشتغلين بالنّص الدّينيّ من مفسّرين ومحدثين وفقهاء ومتكلّمين وفلاسفة.

أساس التّأويل عدم اكتفاء النّصوص بظواهرها فقط؛ بل لها معان خفيّة تُكتشف بالاستنباط والقياس، واعتماد العقل والنّقل معا.

للمؤوّل دور كبير في العمليّة التأويليّة وفتح صندوق الدلالات الخفيّة في النص بتقصّي بنياته التحتيّة، والتغلغل في أعماقه.

إنّ البحث في التراث العربيّ الإسلاميّ ليس بالأمر الهيّن، بحكم المؤلفات القيّمة في شتى المجالات والتّي لازالت تحظى بالدّراسة والبحث إلى يومنا هذا من الباحثين، و"الجاحظ" مثال على من استندوا في تأويلاتهم على التّوفيق بين المذهب المعتزلي بالارتكاز على العقل واللّغة، والموازنة بين العقل والنّقل مع تنزيه الذّات الإلهيّة عند تأويل النّصوص القرآنيّة، يضاف إلى ذلك المجاز، وكلّ هذا يعتمد على امتلاك الدّراية والكفاية وسبر أغوار اللّغة.

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا- القرآن الكرّيم (رواية ورش عن نافع)

1- المصادر والمراجع:

1. ابن رشد أبو الوليد، (1994م)، فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشّريعة من اتّصال، تونس، سيراس للنّشر، د. ط.
2. ابن رشيق أبو عليّ، (1981م)، العمدة في محاسن الشِّعر، تحقيق: محمّد محي الدّين، بيروت، دار الجيل، ط5.
3. ابن عاشور الطّاهر، (1984م)، التّحرير والتّنوير، تونس، الدّار التّونسية للنّشر، د ط، ج12.
4. ابن فارس أبو الحسن، (1991م) مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، بيروت، دار الجيل، د ط، مج1.
5. ابن منظور محمّد بن مكرم، (د ت)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، ج11، مادّة(أوّل).
6. الآمدي عليّ بن محمّد، (2003م)، الإحكام في أصول الإحكام، تحقيق: عبد الرّزاق عفيفي، بيروت، ط1، مج03.
7. الأمير عبد القادر، (2007م)، الدّيوان، تحقيق: العربيّ دحو، الجزائر، منشورات تالة، د ط.
8. البغويّ أبو محمّد، (1989م)، معالم التنزيل في التفسير، تحقيق: محمّد عبد الله النمر، الريـاض، دار طيبة، د ط، مج1.
9. تمام حسّان، (1993م)، البيان في روائع القرآن، القاهرة، عالم الكتب، ط1.
10. الجاحظ أبو عمرو، (1964م)، مجموع الرّسائل، تحقيق: عبد السّلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، د ط، ج1، ج2.
11. الجاحظ أبو عمرو، (1965م)، الحيوان، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، مصر، مطبعة البابي، ط2، مج1، مج2، مج4، مج5.
12. الجاحظ أبو عمرو، (1991م)، مجموع الرّسائل، تحقيق: عبد السّلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج3، ج4.

13. الشّريف الجرجاني، (2004م)، معجم التعريفات، تح: محمّد صدّيق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، د ط.

14. الصّالح حسين حامد، (2005م)، التّأويل اللّغوي في القرآن الكرّيم، بيروت، دار بن حزم، ط1.

15. عبد القاهر الجرجاني، (1902م) أسرار البلاغة، تح: محمّد رشيد رضا، مصر، طبعة التّرقي، ط1.

16. عبد القاهر الجرجاني، (2005م)، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: محمّد التنجي، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط1.

17. عبد القاهر الجرجاني، (2007م)، دلائل الإعجاز، تح: محمّد رضوان الدّاية وفايز الداية، دمشق، دار الفكر، ط1.

18. العك عبد الرّحمن، (1986م)، أصول التّفسير وقواعده، دمشق، دار النّفائس، ط2.

19. الغزالي أبو حامد، (1997م)، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمّد سليمان، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط1، ج2.

20. الفيروز آبادي مجد الدّين، (1995م)، القاموس المحيط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، مج3، مادّة (آل).

21. القاضي عبد الجبّار، (1965م)، المغني في أبواب العدل والتّوحيد، تح: محمود محمّد قاسم، محمود محمّد الخضري، مصر، مطبعة دار الكتب، ط1.

2- المقالات العلميّة:

1. عزّت السيّد أحمد، (2012م)، حدود التّأويل، مجلّة جامعة دمشق، ع1.

2. محزم عزيز، (2015م)، مجلّة المقال، ضوابط تأويل النّص القرآني عند الجاحظ، جامعة قسنطينة، ع3.